اصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من اهل عصره وما قاربه كمصنفات
سعيد ابن ابي عروبة وحماد ابن سلمة والثوري وابن اسحاق ومعمر
وابن جريج وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم ولهذا قال الشافعي
ما بعد كتاب الله اصح من كتاب مالك فكتابه أصح عنده وعند من تبعه
ممن يحتج بالمرسل والموقوف واما اول من صنف التصحيح المعتبر عند
ائمة الحديث
الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الاوصاف فاول من جمعه البخاري ثم مسلم
كما جزم بذلك ابن الصلاح واما قول مغلطاي ان احمد افرد التصحيح فغير جواب
عنه الشيخ ابن الصلاح في التنبيه السادس من الكلام على الحديث
الحسن انتهى كلام ابن حجر قلت يريد حيث قال الشيخ ابن الصلاح
كتب المسانيد غير ملحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن ابي داود و
سنن النسائي وجامع الترمذي وما جرا مجراها في الاحتجاج بها والركون الى
ما ورد فيها مطلقا كمسند ابي داود الطيالسي ومسند عبد الله ابن موسى
ومسند احمد ابن حنبل ومسند اسحق ومسند عبد ابن حميد ومسند
الدارمي ومسند ابي يعلى الموصلي ومسند الحسن ابن سفيان ومسند
البزار ابي بكر واشباهها فهذه عادتهم فيها ان يخرجوا في مسند كل صحابي ما روه
من حديثه غير متقيدين بان يكون حديثا محتجا به او لا فلهذا أخرت
مرتبتها وان جلت لجلالة مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة انتهى ثم قال الحافظ
واما ما تعقب به الدارمي فتعقبه الشيخ زين الدين بان فيه الضعيف والمنقطع
لكن ينبغي مطالبة مغلطاي بصحة دعواه ان جماعة اطلقوا على مسند الدارمي

كونه

كونه صحيحا فاني لم ار ذلك في كلام احد ممن يعتمد عليه ثم قال كيف والمطلق عليه
ذلك من يعتمد لكان الواقع بخلاف ما في الكتاب المذكور من الاحاديث الضعيفة
والمنقطعة والموضوعة والموطا في الجملة انظف احاديث وانقار جالا منه ومع
ذلك كله فليست اسلم ان الدارمي صنف كتابه قبل تصنيف البخاري الجامع
لتعارضهما ومن ادعى ذلك فعليه البيان انتهى قلت ومن ادعى تقدم
تصنيف البخاري على تصنيف الدارمي فعليه البيان ايضا كما نه اغتر الحافظ
العلائي بكلام مغلطاي فانه قال ينبغي ان يجعل مسند الدارمي سادسا
للخمسة بدل ابن ماجه فانه قليل الرجال الضعفا نادر الاحاديث المنكرة
والشاذة وان كان فيه احاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك اولا من سنن
ابن ماجة الى اخر كلامه وتحمل انه انما اراد تفضيله على ابن ماجه بخصوصه
وان ابن ماجة رجاله الضعفا اكثر واحاديثه الشاذة والمنكرة غير نادرة
اذا عرفت هذا فعلى تحقيق الحافظ ينبغي ان يقال اول من صنف في الصحيح
المعتبر عند ائمة الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الاوصاف البخاري
غير ان جواب الحافظ يتضح بدرك كلام مغلطاي كلا لا اتضاح كلا لا تخفى وكتابه
اي البخاري أصح من كتاب مسلم عند الجمهور قال النووي انه الصواب
واختاره زين الدين قال لهما اي النووي والزين وغيرهما من ائمة
الحديث والمراد بالحكم باصحية كتابه على مسلم أصحية ما اسنده دون
التعليق يأتي تعريفه والتراجم جمع ترجمة وهي عنوان الباب الذي تساق
فيه الاحاديث ولا بد ان تكون مناسبة لما يساق من الاحاديث قالوا وذلك

Copyright © King Saud University